السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة:
دراسة في ملامح الاستمرار والتغير

The Algerian foreign policy under a changing regional environment: A study of the features of continuity and change

طالبة الدكتوراه/ زينب فريح
جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
fzainebf@gmail.com
الأستاذ/ عمر فرحاتي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر
dr.ferhatiomar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/09/06 تاريخ القبول للنشر: 2018/12/03

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

تهدف هذه الورقة لمناقشة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية لاسيما بعدما عرفته البيئة الإقليمية من تحولات في بعديها المغاربي و العربي في السنوات السبع الماضية، و التي مست عدة مستويات و أثرت بالسلب على الأمن القومي الجزائري .ما يعيد طرح تساؤل ما جدوى تمسك الجزائر بسياسة خارجية حيادية في ظل بيئية أمنية صعبة و مغايرة؟. ستسعى هذه الورقة البحثية ،لتسليط الضوء على ثنائية الاستمرار و التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية. الاستمرار من خلال تمسك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية الداعية للحياد و عدم التدخل، و التغيير الذي تفرضه البيئة الإقليمية المحيطة التي تتزايد فيها المخاطر المهددة للأمن القومي الجزائري و المانحة لفرص تدخل قوى أخرى.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، الاستمرار والتغير، بيئة إقليمية متغيرة.

Abstract:

This document aims to discuss the subject of the Algerian foreign policy, especially after all changes witnessed by the territorial environment of the Maghreb and Arab areas during the past seven years, which affected several levels and had a negative impact on the Algerian national safety. This raises the question of the feasibility of Algeria's insistence as to its neutral foreign policy under a hard and changing security environment.

By this document, we shall seek to clarify the dualism of continuity and change in the Algerian foreign policy and the continuation of the Algerian insistence as to the principles of its foreign policies calling for neutrality and non-interference, and the change imposed by the surrounding regional environment, where risks threatening national security are increasing, giving opportunities for other forces to intervene.

Keywords: *Algerian foreign policy; continuity and change; changing territorial environment.*

مقدّمة:

لقد تمسكت الجزائر منذ استقلالها بمبادئ ثابتة في سياستها الخارجية داعية لحسن الجوار والحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى و داعمة للحركات التحررية، وهو ما كان مقبول إلى حد ما ويحظى بالإشادة كونه يمكن الجزائر من التزام الحياد والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع بقية دول العالم. إلا أنه وبعد التطورات والمستجدات التي عرفها الجوار الإقليمي للجزائر في أبعاده الثلاث (المغاربي، العربي والإفريقي) من خلال أحداث الحراك السياسي الذي عرفته تونس، ليبيا، مصر، البحرين، اليمن وسوريا من جهة، وما عرفته كذلك مالي والساحل الإفريقي من عدم الاستقرار السياسي والامني من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى مستجدات الأزمة الخليجية الأخيرة، كلها مستجدات أربكت السياسة الخارجية الجزائرية وجعلتها محل كثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام. إن الجزائر تملك الكثير من الإمكانيات التي تخولها للعب دور أكبر في المنطقة ،إلا أنها تفوت حسب العديد من الدارسين والملاحظين الفرصة للعب مثل هذا الدور وهو ما يفسح المجال لأطراف أخرى للعب دورها الذي كان مفترضا أن تلعبه على غرار فرنسا، قطر ،المغرب، حلف الناتو.

تحاول هذه الورقة البحث في التفسيرات الممكنة لموقف الجزائر الثابت، على الرغم من تغير البيئة الإقليمية والدولية والبحث في ملامح التغير في الموقف الجزائري من بعض القضايا إن وجدت من خلال طرح الإشكالية التالية: ما الذي يمكن أن يفسر استمرار تمسك الجزائر في سياستها الخارجية بمبادئ داعية للحياد و عدم التدخل في ظل بيئية إقليمية متغيرة؟ سيتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تناول النقاط التالية:

المبحث الأول

موقف الخارجية الجزائرية من مستجدات الجوار الإقليمي

تعبر السياسة الخارجية للدولة عن موقفها وتوجهها في علاقاتها الخارجية، كما تحدد مستوى انغماسها في مختلف القضايا والمشكلات الدولية، التي تعنيها وتؤثر بصورة أو بأخرى على ما تحاول تحقيقه، أو الحصول عليه من مصالح وأهداف[1]. وهو ما يعني بأن السياسة الخارجية للدولة هي تعبير

عن موقفها إزاء ما يحدث في جوارها الإقليمي أو الدولي من أحداث وتطورات قد تؤثر على مصالحها وأهدافها.

بالعودة للجوار الإقليمي والدولي للجزائر، يمكن ملاحظة بأن هذا الجوار في السنوات الأخيرة يشهد ويتميز بحركية شديدة تمثلت في ما يلي:

أولاً- الجوار المغاربي:

أدى الحراك سياسي في تونس وليبيا إلى سقوط الأنظمة السياسية في كلا البلدين، إضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية (هجمات إرهابية، انتشار غير مسبوق وتهريب للأسلحة، اغتيالات سياسية...الخ).

ثانياً- الجوار الإفريقي أو الساحل الإفريقي:

هو جوار غير مستقر أساسا يحمل تهديدات أمنية لا تماثلية على درجة عالية من الخطورة على دول الجوار (دول فاشلة، الجريمة المنظمة، التهريب، الاتجار بالبشر، التنظيمات الإرهابية...الخ) ،بالإضافة إلى أنه شهد حرب أهلية وتدخل فرنسي في مالي سنة 2012.

ثالثاً- الجوار العربي:

يشهد حروب كثيرة نتيجة للحراك السياسي الذي بدأ من تونس وانتقل إلى ليبيا ومصر ثم إلى بقية الدول العربية الأخرى على غرار: اليمن، البحرين، سوريا وهي دول ما تزال تعرف حالة من عدم الاستقرار الكبير لاسيما سوريا التي تعرف صراع دولي على أشده بين الدول الكبرى روسيا، الولايات المتحدة، تركيا، إيران نتيجة لاختلاف المصالح بين هذه الدول، ما أدخل منطقة الشرق الأوسط في توترات شديدة الخطورة و دوامة من العنف والعنف المضاد التي ستؤدي إلى إعادة تشكيل ملامح المنطقة لا محالة، وما زاد من تأزم الأوضاع أكثر ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة في بلاد الشام والعراق "داعش" الذي أدى إلى خلافات شديدة بين دول المنطقة نتيجة لاختلاف الرؤى في محاربة هذا التنظيم .

بالإضافة إلى أزمة الخليج الأخيرة التي أدت إلى توتر العلاقات العربية- العربية نتيجة الخلاف الموجود بين مجموعة من الدول العربية (السعودية، الإمارات، مصر)ضد قطر. هذه التطورات والأحداث استدعت بالضرورة من الخارجية الجزائرية اتخاذ موقف إزاءها كون السياسة الخارجية للدولة كما سبق وقلنا هي تعبير عن موقف هذه الأخيرة إزاء ما يحدث من أحداث وتطورات تؤثر على مصالحها وأهدافها، وكما لاحظنا فإن الأحداث والتطورات في الجوار الإقليمي للجزائر بمختلف أبعاده (المغاربي، الإفريقي، العربي) تؤثر على مصالح وأهداف الدولة الجزائرية المتمركزة حول حفظ أمن واستقرار الدولة الجزائرية. فكيف كان موقف الجزائر من هذه التطورات؟

بهدف إبراز الموقف الجزائري من المستجدات والتطورات السابق ذكرها، سنعتمد على نفس التقسيم الثلاثي للجوار الإقليمي(مغاربيا، إفريقيا، عربيا) وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: موقف الخارجية الجزائرية من مستجدات الجوار المغاربي

لقد اتسمت السياسة الجزائرية حيال بلدان الجوار المضطربة–ليبيا وتونس- بخاصيتين رئيسيتين. الأولى، هي أنها ترى في تجربتها الخاصة في التعامل مع المجموعات المتطرفة وإدماج الإسلاميين المعتدلين

نموذجا ينبغي تصديره. وتؤكد الجزائر على أنها تمكنت بعد "العقد الأسود" من استئصال العنف الإسلامي أو على الأقل تم احتواء التهديد بالعنف الداخلي والعوامل المشجعة له من خلال المصالحة ومحاربة التطرف، والاهتمام بالمظالم الاجتماعية والاقتصادية واستخدام القوة الحاسمة عند الضرورة(2).

ويتمثل المبدأ الثاني في أن للجزائر مصلحة في وجود دول مركزية قوية على حدودها ،ما يدفعها لمحاربة القوى الطاردة التي من شأنها أن تؤدي إلى الانقسام، سواء الرسمي أو غير الرسمي، وتكاثر اللاعبين الذين سيترتب عليها التعامل معهم. وتنبع هذه المخاوف من واقع وجود مناطق خارجة عن السيطرة أو محكومة بشكل ضعيف على حدودها. وشأنها شأن العديد من الدول، فإن الجزائر تفضل وجود نظير يمتلك مؤسسات فاعلة ولا ترتاح للتعامل مع الفاعلين من غير الدول. وترى أن الثورات العربية قد أضعفت الدولة أو أضرت بـ "هيبة الدولة"، التي تظل، حتى ولو كانت استبدادية، الجدار الواقي الوحيد من الصراعات الاجتماعية والتفكك.

منذ انطلاق شرارة الاضطرابات الإقليمية عام 2011،لعبت الجزائر دورا مهما، وفي بعض الأحيان محوريا، في الأزمات السياسية والأمنية التي تعاني منها دول الجوار المغاربي. ففي ليبيا، دعمت مفاوضات الأمم المتحدة وقامت بتحركات دبلوماسية غير معلنة منذ منتصف عام 2014 لتحقيق المصالحة بين أطراف النزاع. وفي تونس، كانت داعما هادئا لكن محوريا للتوافق بين الإسلاميين والعلمانيين والذي شكل عنصر استقرار هناك منذ عام 2014.

- تطورات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية:

منذ بداية انتفاضة الثوار على نظام القذافي، كان الموقف الجزائري غامضا ومترددا، و متمسكا بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كون الجزائر قد انحازت خلال الصراع المحتدم بين النظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي والمعارضة إلى جانب النظام الليبي ورفضت إدانته، إذ كانت الجزائر وسوريا الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان عارضتا في 19-03-2011، قرار مجلس جامعة الدول العربية القاضي باقتراح فرض حظر جوي على ليبيا لمنع القذافي من استعمال الطائرات ضد المدنيين(3). وهو الموقف الذي تسبب لها في الكثير من ردود الفعل السلبية، حيث اتهمت المعارضة الليبية علنا الحكومة الجزائرية بأنها تدعم الدكتاتور الليبي عسكريا.

رفضت الجزائر تدخل قوات الناتو وقصفها للمنشآت المدنية والعسكرية في ليبيا، كما رفضت الدخول في أي اتصالات مع الثوار ومع الهيئة السياسية الممثلة لهم-المجلس الوطني الانتقالي-.فقد رفضت في البداية الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي (NTC) بعد وفاة القذافي وانهيار نظامه .إذ استغرقت الجزائر ستة أيام بعد أن صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة يوم 16 سبتمبر 2011، لإعطاء مقعد ليبيا للمجلس الوطني الانتقالي لتعترف بهذا المجلس وتتفهم الواقع الجديد(4).

كما لم تقدم الجزائر برغم ثقلها السياسي في المنطقة، أي مبادرة سياسية في اتجاه المساهمة في حل الأزمة الليبية، بل وقعت في "فخ رد الفعل"، والوقوف عند خط الدفاع السياسي عن موقفها. وهو ما جعل النظام في نظر الكثيرين يبدو عتيقا anachronistic، معيقاobstructionist، ومعاديا inimical

للتغيير الديمقراطي[5]. ومما زاد من غموض الموقف الجزائري ،إعلان السياسيين الجزائريين الرسميين، في أكثر من مرة، التنسيق مع مصر لحل الأزمة الليبية وتأكيدهم على تطابق وجهات نظر البلدين حول الموضوع مما أضفى مزيداً من الغموض، وطرح علامات استفهام أخرى أدخلت الشك في نفوس الكثير من الفاعلين في الأزمة الليبية حول حقيقة الموقف الجزائري..توجس بعض الأطراف الليبية له ما يبرره، فكيف للجزائر التي تصرح وتعلن رفضها التدخل العسكري الأجنبي، وتنادي بالحل السياسي، تعلن تنسيقها وتؤكد تطابق مواقفها مع مصر المتحالفة مع قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والمطالِبة رسميا بالتدخل العسكري الدولي في ليبيا لمكافحة ما تسميه الإرهاب[6]. ويمكن تلخيص موقف الخارجية الجزائري من الأزمة الليبية في النقاط التالية:

- رفض التدخل الخارجي في الشؤون الخارجية للدول، لهذا انتقدت الجزائر دور حلف الناتو في تغير النظام في ليبيا وأصرت على منهج عدم التدخل[7]؛

- رفض الحل العسكري للازمة في ليبيا ومسألة تزويد أطراف النزاع بالسلاح ،لأنهما لا يشجعان الحل التوافقي المنشود، فكل الجهود المبذولة تهدف إلى تمكين ليبيا من تنصيب حكومة وحدة وطنية تكون فعالة في كفاحها ضد الإرهاب وتمنع تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي من التمركز على التراب الليبي[8]؛

- تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية؛

- اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف خلال 2014؛

- جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف القتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفق الجماعات الإسلامية المتشددة إلى ليبيا من بلدان أخرى؛

- تفعيل الحوار بين كل القوى السياسية الفاعلة، انطلاقا من إيمانها بأن الأزمة الليبية يتم حلها من طرف أبناء ليبيا، لهذا تسعى الدبلوماسية الجزائرية من أجل تقريب المواقف والرؤى بين الأطراف الليبية المتفرقة بعيدا عن المصالح الضيقة والحزبية لكل طرف وبحياد، مع السعي من أجل الابتعاد على كل التأثيرات الخارجية التي تحمل أجندات ومصالح معينة[9].

- لا يمكن النظر إلى طرف ليبي على أنه حائز للشرعية والمشروعية بشكل تام، والآخر يفتقدها انطلاقا من أن الجميع جزء من الأزمة وبالتالي جزء من الحل ومن هنا جاءت الدعوة لحوار يشمل كل الأطراف بعكس الاشتراطات التي قدمتها أطراف أخرى[10]. وفي هذا السياق تندرج معارضة الجزائر للقرار المصري الداعي لدعم برلمان طبرق .لهذا في فبراير 2015، اتخذت الجزائر موقفا حاسما في مجلس الأمن ضد دعوة مصر لرفع جزئي لحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا للسماح بتدفق الأسلحة للجانب الذي يؤيد برلمان طبرق. وهي تعتقد أن المقاربة المصرية مدفوعة بعدائها للإسلام السياسي. كما عارضت الجزائر بقوة

تدخلا عسكريا جديدا في ليبيا روجت له فرنسا وبعض الدول الحليفة لها في إفريقيا، والتي تخشى أن يتحول جنوب ليبيا إلى نقطة تجمع للمجموعات المتشددة في منطقة الساحل[11].

- الموقف الجزائري من التطورات والأحداث السياسية في تونس:

بداية نشير إلى أن الثورة في تونس قد طرحت نوعين من التحديات:

أولاً- منحت الفرصة لحزب إسلامي هو حزب النهضة لممارسة السلطة التنفيذية في بلد كانت نخبته الحاكمة تشاطر المؤسسة الجزائرية عداءها للتيار الإسلامي. ولم يكون متوقع أن ترحب الجزائر بالترويكا التي تقودها النهضة والتي شكلت الحكومة بعد انتخابات أكتوبر في تونس.

ثانياً- أدى انتشار الفوضى واضطراب الوضع الأمني في تونس بعد الثورة إلى إضعاف السيطرة الأمنية على الحدود الشرقية للجزائر التي كانت دائما حدودا آمنة، ما عرضها لمخاطر أكبر ليس فقط من تونس نفسها بل أيضا من ليبيا[12].

نتيجة لهذه التحديات، اتسم الموقف الجزائري بالحذر والترقب، فقد التزمت الجزائر الصمت مطولاً بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واتسم رد فعلها بالتريث، ففي الفترة الأولى قبل أن تحسم النتائج كان من الضروري عدم إبداء أي رأي يُعد متسرعاً في وقت لاحق، لكن بعد سقوط الأنظمة لم تزل حيرتها نظراً أن الفترة الانتقالية لم تحمل أي نوع من التأكيدات لنوع الأنظمة القادمة وأيديولوجيتها ونظرتها للجزائر والقضايا التي تهمها،

لكن بعد ذلك أبدت السلطة دعمها للشعوب حيث جاء في خطاب الرئيس بوتفليقة بخصوص تونس: "إن الشعب التونسي أهل للإعجاب بما أبلاه من عزيمة وإقدام على استرجاع زمام مصيره معوّلا على إجماع وطني لا يتزعزع" [13]،وقد ذكر في نفس الخطاب أهمية هذه النقلات الديمقراطية لاستئناف الاتحاد المغاربي، ربما هذه أحد الأسباب التي أدت إلى تغيير الموقف الجزائري فضلاً عن الثورة التونسية أثبتت لاحقاً أنها لا تشكل تهديداً، ولا تسبب ضررا للجزائر.

تنظر الجزائر إلى تونس بوصفها امتدادا لمنطقتها الشرقية باتجاه ليبيا. من هذا المنظور، فإن تونس مستقرة تشكل عمقا استراتيجيا ضد التهديد المتصاعد للجهادية العابرة للحدود والتي تستخدم ليبيا كقاعدة لزعزعة استقرار المنطقة. ولعبت الجزائر دورا مهما خلف الكواليس في تحقيق الاستقرار خلال عملية الانتقال السياسي بعد بن علي في تونس، بما في ذلك التدخلات الحاسمة خلال الأزمة بين أحزاب المعارضة والحكومة التي تقودها النهضة عام 2013 وما تلا ذلك من حوار وطني.

كما أنها منحت تونس 200 مليون دولار على شكل قروض وودائع في ماي 2014 وعززت التعاون القوي بين البلدين في مجال الإرهاب والأمن عبر الحدود. وتنظر الجزائر إلى افتقار تونس للخبرة في محاربة التهديد الجهادي وحماية الحدود البالغ طولها 965 كم على أنها فرصة لزيادة التعاون وتعميق سياسة الجوار.

خالفت الجزائر التوقعات بأنها ستسعى إلى تقويض النفوذ السياسي في تونس، جزئيا لأن حركة النهضة لم تتبنى مقاربة متشددة وتعاملت بحزم أكبر مع المجموعات المتطرفة، واستقبل بوتفليقة

الغنوشي والسبسبي في لحظة مفصلية وحاسمة من العملية الانتقالية، وهي الاجتماعات التي اعتبرت محورية لنجاح الحوار الوطني في الفترة 2013-2014. وفي فيفري 2015، قام الرئيس الباجي قائد السبسي بأول زيارة رسمية له إلى الخارج فكانت إلى الجزائر من أجل "تعزيز التعاون" بين البلدين[14].

المطلب الثاني: موقف الخارجية الجزائرية من مستجدات الجوار الإفريقي(الأزمة في مالي)

بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الأزمة في مالي في جانفي 2012،هزم الجيش المالي على نحو مفاجئ وغير متوقع، ما أدى إلى انقلاب عسكري دفع بالرئيس المالي امادو توماني توري إلى التواري عن الأنظار. وقد خلقت الأزمة في مالي تحديا كبيرا بالنسبة للجزائر التي توقع الجميع أن تتدخل عسكريا خاصة وأنها تتوفر على ميزانية عسكرية ضخمة، وقوات أمن تملك خبرة قتالية في مكافحة الإرهاب ولها نفوذ في المنظمات الإقليمية والدولية

لهذا فإن استخدام هذه القدرات في محاربات التنظيمات الإرهابية وحفظ استقرار منطقة الساحل أمر ضروري ومنطقي، إلا أنها كانت عكس كل التوقعات وكانت أكثر ترددا وغموضا نتيجة التزام البلاد الصارم والعنيد بمبدأ عدم التدخل والحل السياسي للازمة[15]. لقد دأبت الجزائر وبشكل مستمر على دعم وحدة أراضي مالي من خلال تسوية سياسية تفاوضية لإنهاء الصراع، وعارضت النزعة الانفصالية لدى الطوارق في الدول المجاورة وسعت لإدارة الطبيعة متعددة القوميات للهوية الطوارقية. فهذه المرة الرابعة خلال ثلاث عقود تتوسط فيها الجزائر بشكل رئيسي في الأزمات بين حكومة مالي، والحركات الانفصالية.

توعد ائتلاف حركات الأزواد الذي يمثل مجموعات المتمردين الرئيسة في شمال مالي، برفض أي شيء أقل من الحكم الذاتي، في حين تعهدت الحكومة بأنها لن تساوم على وحدة أراضي البلاد، بينما يفضل الوسطاء الجزائريون اللامركزية على الحكم الذاتي، إذ حاولت الجزائر ليس فقط الحد من الطموحات الانفصالية لدى البعض في الشمال بل ومن التحركات الكبيرة نحو الفيدرالية، بحيث تحتفظ الحكومة المركزية بقدر أكبر من السلطة.

ويعكس الاتفاق الذي توسطت فيه الجزائر، والذي وقع في باماكو في ماي 2015، والذي قاطعته بعض فصائل الشمال، بما فيها ائتلاف حركات أزواد، يعكس هذا المنظور، الذي يظهر تحيز الجزائر لصالح ترتيب ترى فيه الأكثر قدرة على المحافظة على وحدة أراضي مالي وبالتالي على مصالحها هي[16].

كما رفضت الجزائر التدخل الفرنسي في مالي بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورفض فكرة الحل المفروض بالقوة وبالحل العسكري، وهو الموقف الذي فسرته بعض الدول الإفريقية الأخرى (النيجر، بوركينافاسو) الموقف الجزائري المتعقل تجاه التدخل العسكري على أنه شديد الحذر وأناني. وهاته الدول قلقة من أن إصرار الجزائر على إتباع الطرق الدبلوماسية ليس سوى حيلة لتجنب تقاسم الأعباء و مخاطر استعادة النظام في مالي. ويتذمر البعض من أن عدم مشاركة الجزائر مع المجموعة الاقتصادية ينبع من رغبتها في السيطرة على عملية التفاوض. كما يتهم منتقدي الجزائر داخل المجموعة الاقتصادية، أن البلاد تبدو مهتمة بعزل منافسيها الإقليميين والحد من نفوذ القوى الخارجية

أكثر من اهتمامها بتنسيق موارد القوة في المنطقة لتنظيم دفاع إقليمي فعال ضد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على حدودها الجنوبية[17].

المطلب الثالث: موقف الخارجية الجزائرية من مستجدات الجوار العربي

يمكن تقسيم موقف الخارجية الجزائرية من قضايا الشرق الأوسط المستجدة إلى:

- موقف الخارجية الجزائرية من أحداث الربيع العربي في الشرق الأوسط:

لا يختلف كثيرا عن مواقفها من سائر القضايا الساخنة في المنطقة. لكنه بالطبع يختلف كثيرا عن مواقف شركائها العرب من الفاعلين في الأحداث.فبينما كانت الدول العربية تتسابق إلى دعم ثورات "الربيع العربي"، التي أسقطت حكاما وأدخلت دولا في دوامات من العنف؛ كان لافتا برودة الموقف الجزائري إزاء هذه الثورات. وقد وجدت الجزائر نفسها خارج سياقها العربي بسبب هذه المواقف؛ بل ووضعتها في حرج كبير، خاصة أمام الدول التي تقود زمام المبادرة في التعاطي مع الأزمات العربية[18].

ففي الحالة المصرية حاولت الجزائر التزام الصمت كما في الحالة التونسية ففي ظل المشهد الضبابي للثورتين فهي ثورات سلمية لا تخلو من إمكانية الانزلاق للعنف في ظل العقدة الجزائرية من التغير السياسي الذي بدا سلمياً وانتهى إلى بحر من الدم في فترة التسعينات، لذا كان الحرص على التزام أقصى حدود الحياد، وعدم الميل لتأييد أي طرف من أطراف الخصومة، تماشياً مع تقاليد الدبلوماسية الجزائرية، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، وهو نهج طالما اعتمدته الجزائر في تعاملها مع مختلف الملفات والقضايا الدولية المماثلة[19].

عبرت الجزائر عن موقفها تجاه الأزمة في سوريا بأنها تساند جهود الدولة السورية في محاربة الإرهاب عبر قومي – متعدد الجنسيات – وتجنبت إدانة الرئيس السوري بشار الأسد واعتبرت مزاعم استخدامه الكيماوي مجرد ادعاءات ورفضت التدخل العسكري، وتشجيع الحوار السوري – السوري لإيجاد مخرج من المأزق السياسي من خلال مصالحة وطنية سورية كاستنساخ لتجربة الجزائر، ودعم جهود الدول الصديقة كروسيا لإعادة الأمن والاستقرار وحماية الوحدة الترابية لسوريا ومنع خطر التفكك وفشل الدولة[20].

موقف الجزائر من الأزمة السورية يدور حول تفضيل حلول تنتج عن تفاوض بين النظام والمعارضة كما ترى أن استخدام القوة في إطار تدخل عسكري محتمل ضد سوريا أمر غير قانوني إذا تم خارج إطار مجلس الأمن والأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. كما أن تداعيات التدخل الأجنبي في ليبيا هو ما جعل الجزائر تعيد التأكيد على مبدأ عدم التدخل الأجنبي في سوريا وتقف ضد أي قرار أممي يمكن أن يستخدم كحجة للتدخل في سوريا ،فنتائج هذا التدخل كانت وخيمة على ليبيا وقبلها على العراق لهذا فالجزائر ترفض التدخل الأجنبي في سوريا و تقف إلى جانب الحل والخيار السلمي القائم على المفاوضات بين النظام والمعارضة[21].بالنسبة لليمن، فقد سجلت الجزائر الاستثناء عندما تحفظت أمام التدخل الجوي ضد اليمن الذي تقوم به دول عربية بقيادة السعودية وتحت مبدأ عدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول تواصل الجزائر بناء مواقفها الخارجية على تجنب العمل العسكري وتغليب الحوار، وهو شعار ثابت وراسخ رعته الجزائر في اليمن وليبيا سوريا ومالي وكل بؤر التوتر في العالم.

باختصار بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط المستجدة، فقد تلخصت أهم مواقف الجزائر في تحفظها على تصنيف جامعة الدول العربية "حزب الله" اللبناني منظمة إرهابية، ورفضها التدخل الذي قادته المملكة العربية السعودية ضد الحوثيين في اليمن، وامتناعها عن المشاركة في "القوة العربية المشتركة لمحاربة الإرهاب"، التي أقرت الجامعة العربية إنشاءها العام الماضي؛ إضافة إلى احتفاظها بعلاقات جيدة مع القيادة السورية.وقد أصابت هذه المواقف العلاقات الجزائرية-السعودية خاصة بنوع من الفتور. وهو ما اضطر الرئيس الجزائري إلى توضيح الأسس التي تبني عليها بلاده مواقفها من مجمل قضايا المنطقة[22].

- الموقف الجزائري من تنظيم الدولة الإسلامية ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط:

موقف الجزائر من محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية واضح، فهي تندد بهذه الظاهرة منذ سنوات التسعينات وذلك لأن الجزائر تعد من أول الدول التي عانت من هذه الظاهرة والتي كلفتها الكثير من الأرواح، لهذا فالجزائر تعد دولة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب ولها خبرة كبيرة واكتسبت شهرة في هذا المجال خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أثبتت صحة الموقف الجزائري وهو أدى إلى تقارب أمريكي- جزائري حول مسألة محاربة الإرهاب الدولي.

بحيث حرصت الجزائر على المشاركة في جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية لمكافحة الإرهاب على غرار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي انطلقت عام 2004 ومشاركة الجزائر في مبادرات الحوار المتوسطي للناتو المتعلقة بالإرهاب، بالإضافة إلى مختلف النشاطات المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المعتمدة عام 2006[23]. على الرغم من محورية مكافحة الإرهاب في السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنها رفضت المشاركة في التحالف العسكري الإسلامي، وهو فكرة طرحتها السعودية في 15 ديسمبر 2015 وتم ترجمتها على أرض الواقع بانضمام 34 دولة إسلامية إليها. وأهداف هذا التحالف كما أعلن عنها تتمثل في مواجهة خطر الإرهاب بالمنطقة.

كما رفضت الجزائر قبل ذلك المشاركة في العملية العسكرية التي انطلقت في 26 مارس 2015 الموجهة ضد جماعة الحوثيين في اليمن، والمعروفة بـ "عاصفة الحزم"، وتأتي هذه العملية على خلفية فشل عملية الانتقال السياسي في اليمن لفترة ما بعد الثورة اليمنية عام 2011، وهو ما أدى إلى صراع إقليمي في اليمن تحول إلى حرب بالوكالة بين السعودية وإيران، وفي الحقيقة الصراع الإقليمي بين الطرفين كان قد اشتد في المنطقة منذ انهيار العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003 فهي التي كانت تحدث توازنا استراتيجيا في المنطقة باعتبارها دولة حاجزة (Buffer State) بين الدولة السعودية وإيران، إلا أنّ سقوط العراق وهيمنة إيران على الإقليم كان من شأنه أن يزيد من حدة الصراع السعودي-الإيراني في المنطقة، لتأتي الأزمة اليمنية وتحول هذا الصراع المشتد إلى حرب بالوكالة وذلك على خلفية الدعم الإيراني للحوثيين الذين تمكنوا من السيطرة على عاصمة اليمن صنعاء، وفي هذا السياق تأتي عملية

عاصفة الحزم في 26 مارس 2015 وهي عبارة عن تحالف عسكري بقيادة السعودية يتكون من قطر، البحرين، الكويت، الإمارات، مصر، الأردن، السودان، المغرب، وباكستان.

في ظل اعتبار السعودية وباقي دول الخليج(باستثناء عمان) بأنّ التوسع الإيراني في اليمن من خلال جماعة الحوثيين يشكل تهديدا مباشرا على أمنهم القومي، وهو ما استدعى تشكيل حلف عسكري لردع جماعة الحوثيين وأتباعهم ولإعادة الشرعية في اليمن، هذا التحالف على الرغم من أنه كان مدعوما بأسس قانونية أهمها هو أنه كان بناء على طلب الرئيس اليمني الشرعي السيد "عبد ربه منصور هادي" إلا أنّ الجزائر رفضت المشاركة في التحالف انطلاقا من أن الجزائر تحكمها أسس قانونية ومبادئ سياسية تمنع مشاركة جيشها خارج حدود الدولة، ولكن أيضا انطلاقا من اعتبار بأنّ جماعة الحوثيين هم جزء أساسي من العملية السياسية وبالتالي يجب التركيز على الحوار السياسي بين الأطراف اليمنية[24].

- الموقف الجزائري من الأزمة الخليجية الأخيرة:

بدأت أزمة الخليج، بعد قطع دول عربية وهي السعودية، البحرين، الإمارات، ليبيا، مصر، اليمن وجزر القمر وموريتانيا وكذا جزر المالديف العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة، وغلق جميع المنافذ البحرية والبرية والجوية أمام وسائل النقل القطرية على خلفية اتهامها بزعزعة استقرار المنطقة ودعم جماعات إرهابية. تعد الجزائر من أوائل الدول التي دعت للتهدئة عقب تدهور علاقات قطر بدول الخليج والمنطقة، وسارت الجزائر على موقفها التقليدي وهو الحياد والابتعاد عن مواقف الخليج ومنها السعودية. و

كان بيان الخارجية واضحا ودعت الخارجية الجزائرية إلى "ضرورة التزام مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها الوطنية في جميع الظروف"، لافتة إلى أن "مجمل الدول دعت البلدان المعنية بانتهاج الحوار كسبيل وحيد لتسوية خلافاتهم التي يمكنها بطبيعة الحال أن تؤثر على العلاقات بين الدول". وأضافت أن الجزائر "تبقى واثقة بأن الصعوبات الحالية ظرفية وأن الحكمة والتحفظ سيسودان في النهاية خاصة وأن التحديات الحقيقية التي تعترض سير الدول والشعوب العربية نحو تضامن فعال ووحدة حقيقية كثيرة على غرار الإرهاب"[25].

تراهن الدوحة على العلاقات القوية التي تربط الجزائر بدول الخليج، وكذا موقف الجزائر الداعم لاستقرار منطقة الخليج والمنطقة العربية وتبنيها للغة الحوار كحل لجميع الأزمات التي تعيشها الدول العربية على غرار ليبيا التي ترفض فيها أي حل عسكري وتمسكها بالحل السياسي رغم جميع التحرشات والتحديات الأمنية التي تواجهها على الحدود ومخاطر توغل تنظيم داعش للأراضي الجزائرية.

إن المتتبع للسياسة الخارجية الجزائرية يلاحظ بأن الجزائر لا تعطي اهتمام كبير لما يحدث في البلدان العربية الشرق أوسطية (باستثناء القضية الفلسطينية) مقارنة بالبلدان المغاربية والإفريقية والسبب في ذلك يعود:

أولاً- لأن ما يحدث في البلدان المغاربية والإفريقية ينعكس مباشرة على الجزائر وعلى أمنها واستقرارها، فهذه البلدان تتشارك مع الجزائر في حدود برية طويلة وتشكل جوارها الإقليمي مما يعني أن استقرار و سلام هذه المنطقة يعني استقرار وسلام الجزائر والعكس صحيح[26].

ثانياً- أن هناك جملة من المبادئ والمحددات تحكم علاقة الجزائر بالدول العربية الأخرى على غرار:

- مبدأ المعاملة بالمثل: هذه السياسة بدت متأثرة بحد كبير بمواقف الدول العربية تجاه الأزمة السياسية الأمنية التي عرفتها الجزائر إبان التسعينات، والتي اتسمت بالتجاهل غير المبرر وهو ما رسم موقف الجزائر من بعض الأزمات العربية إبان حكم الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، وهو ما وصفه بعض الأطراف بالحياد السلبي؛

- مبدأ تجنب المخاطرة: يفهم من حيث أن المواقف السياسية الصريحة والتضامنية فعليا، والتي أبدتها الجزائر تجاه غياب العدالة الدولية في التعاون الدولي مع بعض الدول العربية قد وضعها في موقف الاستهداف من القوى الكبرى المسؤولة عن هذا الوضع، وتظهر في هذا السياق تلك المقارنة الصريحة بين موقفي الجزائر من التعاون الدولي مع العراق بين سنتي 1991و 2003 والتي عرفت في الحالتين حرب خارجية على العراق، نجد أن الموقف الجزائري من الحرب الثانية كان أقل حدة من الموقف في الحرب الأولى؛

- رفض سياسة المحاور: إذ رفضت الجزائر الاندماج بسياسة المحاور لعدة اعتبارات استراتيجية، ومنها أن هذه السياسة تعني إجماعا عربيا على التعامل بمنطق المصلحة القطرية؛

- مبدأ رفض الزعامة المصلحية: هذا المبدأ في التعامل كان موجها في الأصل لجمهورية مصر العربية؛

- تكريس مبدأ البرغماتية[27].

بعد أن أوضحنا موقف الخارجية الجزائرية من التطورات الحاصلة في جوارها الإقليمي بأبعاده الثلاث، فكيف يمكن تفسير هذا الموقف، وعلى أي المبررات تستند الجزائر في مواقفها هذه؟

المبحث الثاني

مبررات الموقف الجزائري إزاء المستجدات الإقليمية

لتبرير مواقف الخارجية الجزائرية إزاء مستجدات الجوار الإقليمي، سوف ندرج ثلاث تفسيرات لباحثين بارزين حاولوا إعطاء تفسيرات مقنعة لمواقف الخارجية الجزائرية لنصل في الأخير لاستخلاص أهم المتغيرات التفسيرية التي تفسر المواقف الجزائرية إزاء مستجدات جوارها الإقليمي بأبعاده الثلاث، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مبررات الموقف الجزائري حسب تصور الباحث أنوار بوخرص

يرى الباحث أنوار بوخرص في مقاله الموسوم بـ" Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring"، أن موقف النظام الجزائري من الانتفاضات العربية يشكله إلى حد كبير اثنين من الاعتبارات[28]:

1- الاعتبارات المحلية: والمتمثلة في:

- الخوف من تداعيات انهيار الأنظمة الاستبدادية في البلدان المجاورة على الاستقرار الداخلي في الجزائر (انتشار الفوضى وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة وتهريب الأسلحة مما أثر على أمن الحدود)؛

- رفض النظام الجزائري لأي تغيير في النظام الحاكم في العالم العربي يأتي من الخارج. ويخشى القادة الجزائريين من أن ممارسة التدخل الإنساني كذريعة للتدخل سيشكل منحدر زلق و يمهد لتدخلات خارجية أكثر.

2- اعتبارات الحتمية الجيوستراتيجية والأمنية: والمتمثلة في:

- تشكيك النظام الجزائري في نية الحلف الأطلسي من التدخل، إذ يعتقد بأن الاعتبارات الإنسانية وراء التدخل الأجنبي كانت مجرد غطاء وأن الهدف لم يكون حماية المدنيين كما تم الإعلان عنه وإنما هناك أهداف أخرى قد تضر بأمن واستقرار الجزائر؛

- القلق إزاء آثار تغيير النظام الليبي على نزاع الصحراء الغربية وتوازن القوى في المنطقة.

- الخشية من تفاقم النزعات الانفصالية وحركات التمرد التي ستؤدي إلى انتشار الدول الصغرى في الجوار المباشر للجزائر، مما سيعتبر تهديد لمصالح وأمن البلاد خاصة دولة مستقلة للطوارق التي ستكون مصدر إلهام قوي للطوارق في البلاد خاصة في الجنوب.

المطلب الثاني: مبررات الموقف الجزائري حسب تصور الباحث عبد النور بن عنتر

حدد الباحث **عبد النور بن عنتر** في دراسته الموسومة بـ**"العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا "**، أسباب من أربع فئات لتبرير الموقف الجزائري إزاء ليبيا (وهي أسباب يمكن تعميمها نوعا ما على بقية الأحداث) تمثلت في[29]:

- تكمن الأولى في تخوف النظام الجزائري من أن يلق نفس المصير في حال اندلاع انتفاضة ديمقراطية في الجزائر تأخذ بعدا مسلحا بعد قمعها، مما يقود إلى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا.

- وتكمن الثانية في المخاوف الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الصراع في ليبيا: تهريب الأسلحة من وإلى ليبيا وانتقالها إلى الساحل وإلى القاعدة؛ توسع رقعة الإرهاب في المنطقة وتحول ليبيا إلى أحد معاقله؛ تخبطها في حرب أهلية؛ وصول جحافل من اللاجئين الليبيين والأجانب المقيمين في ليبيا إلى التراب الجزائري.

- وتكمن الثالثة في التدخل العسكري الغربي وتداعياته الأمنية على الجزائر؛ فوجود قوات غربية على حدودها يسمح لها بالتجسس على خطط تحرك وانتشار الجيش الجزائري والعتاد الذي بحوزته، خاصة وأن برامج تسلحه في السنوات الأخيرة تثير تساؤلات في الغرب.

- فيما تكمن الفئة الأخيرة في المبادئ التي تقوم عليها السياسة الجزائرية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة وعدم تغيير الأنظمة بالقوة.

المطلب الثالث: مبررات الموقف الجزائري حسب تصور الباحث عبد الله راقدي

بينما حدد الباحث عبد الله راقدي في نفس السياق في مقاله الموسوم بـ "الدبلوماسية الجزائرية والأزمة السورية: اعمل بصمت وتكلم اقل"، أن هناك اثنين من المبادئ المؤطرة للموقف الجزائري إزاء الأزمة السورية، يمكن إسقاطها على بقية المستجدات) تمثلت في(30):

أولاً- المكاسب الدبلوماسية للثورة التحريرية المتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا أسس وحدد أحد المعالم الكبرى للتعامل الدبلوماسي للجزائر في علاقاتها الدولية أو تجاه القضايا الدولية لفترة ما بعد الاستعمار. محورها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية التزاما ودعما وتكريسا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً- المعضلة الأمنية التي مرت بها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي في تسعينيات القرن العشرين وما ترتب عنها من انسداد سياسي وركود اقتصادي وأزمات اجتماعية، فضلا على انتشار وتفاقم ظاهرة الإرهاب. هذا الوضع شكل تهديدا للدولة – الأمة الجزائرية ولدبلوماسيتها وسياستها الخارجية إلى جانب الحصار الغربي وقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا محوريا ومضنيا على المستويين الإقليمي (الجهوي) والقاري والدولي (العالمي)، وكذلك في إطار شبكة من العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف لفك الحصار الاقتصادي والإعلامي والعسكري الذي فرض عليها.

في نهاية المطاف، يمكن القول بأن المواقف السابقة للخارجية الجزائرية تعكس مدى تمسك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية والممثلة في ثلاث مبادئ أساسية محددة للموقف الجزائري والمتمثلة في:

- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ⟵⟶ [ما يفسر موقفها الداعي للحياد و الرافض لتدخل الناتو في ليبيا، والتدخل الفرنسي في مالي، والتدخل الدولي في سوريا]

- ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية ⟵⟶ [ما يفسر المقاربة الجزائرية لحل أزمات الجوار ومبادرات الوساطة في مالي وليبيا ومحاولة جمع الأطراف المتنازعة حول طاولة المفاوضات]

- مبدأ عدم السماح بخروج الجيش خارج الحدود ⟵⟶ [ما يفسر رفض الجزائر المشاركة في: التحالف العسكري الإسلامي ضد داعش، عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن، عدم القيام بعمليات مطاردة للتنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي]

على الرغم من التزام الجزائر بهذه المبادئ واعتبارها محدد أساسي موجه ومؤطر لسياساتها الخارجية، إلا أن هناك محدد مهم جدا ولا يمكن تغافله عند التحليل وهو المحدد الأمني_والذي يظهر في التخوف الجزائري من تلك التداعيات الأمنية التي قد تنجر عن التدخل العسكري و تغير الأنظمة بطريقة

عنيفة في المنطقة، مما سيؤدي إلى امتداد التهديد المتطرف إلى أراضيها، وحادثة تيقنتورين تمثل خير مثال على ذلك، إضافة إلى انتشار المليشيات المسلحة، تهريب الأسلحة، تقوية الجماعات الإرهابية في المنطقة، مشكلة اللاجئين وهو تخوف في محله وأثبت صحة الموقف الجزائري الرافض لعدم التدخل خاصة في ليبيا لهذا ترفض الجزائر تكرار سيناريو التدخل في مالي وسوريا.

إضافة إلى رفض الجزائر أيضا لسياسة المحاور، إذ ما يمكن ملاحظته هو أنّ الأزمة السورية والتحالف الإسلامي ضد الإرهاب وعملية عاصفة الحزم، هي في الحقيقة حالات مرتبطة أساسا بالصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، لذا فالجزائر من خلال مواقفها تحاول أن تلتزم الحياد والنأي بنفسها عن سياسة المحاور والأحلاف الإقليمية والدولية، وتدعو بدلاً من ذلك إلى الحوار وتقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول السياسية بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي بهذه المقاربة لا تخدم فقط مصلحتها الوطنية من خلال عدم التورط في النزاعات الإقليمية وإنما أيضا تخدم مصالح كل دول وشعوب المنطقة[31].

لكن هذه المواقف والجهود المبذولة من طرف الجزائر لم تقنع الكثيرين كون الجزائر تملك الإمكانات المادية والعسكرية التي تؤهلها للعب دور أكثر فعالية، ولاسيما إذا ما نسقت جهودها مع القوى الغربية، لكنها حسبهم يبدو أنها غير مستعدة لإدارة شؤون فنائها الخلفي[32]. فإلي أي مدى يمكن القول بمصداقية هذا الطرح؟ وما مدى صلاحية المقاربة التي تتبناها الجزائر في مواقفها الخارجية إزاء المستجدات الإقليمية؟

المبحث الثالث

المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية بين جدوى الاستمرار وحتمية التغيير

بناء على ما سبق، يمكن الاستنتاج بأن الخارجية الجزائرية تعتمد مواقف ثابتة في سياستها الخارجية، يجعل من التنبؤ بالموقف الجزائري إزاء أي حدث أمر متوقع. فعلى الرغم من أن وصول بوتفليقة إلى الحكم قد جلب جرعة من البراغماتية في السياسة الخارجية للجزائر، من خلال هندسته بمهارة للتقارب الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ومشاركة الجزائر في الحوار المتوسطي لحلف الناتو في عام 2000، وتوسيع الشراكات التجارية والاقتصادية خارج الشركاء القدامى في البلاد. ومع ذلك، لم تسفر عن هذه التطورات عن أي تغييرات رئيسية في السياق العام المحدد للسياسة الخارجية للبلاد.

المطلب الأول: حتمية التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية

تمسك الجزائر بمبادئ الاستقلال أمر لم يعد مقبول خاصة بعد أن وصل التهديد إلى عقر دارها متمثلا في حادثة تيقنتورين، وتراجع دورها في المنطقة لصالح فاعلين وأطراف جديدة تملك تصور مغاير لعدم التدخل والحل السياسي لأزمات المنطقة الذي تدافع عنه الجزائر .فالسياق الجيوبوليتكي الجديد في شمال إفريقيا والساحل قد خلق أسئلة صعبة للنظام الجزائري، فانفجار الديمقراطية وعدم الاستقرار

الثوري تحدت المبادئ والأساسيات والممارسات التي قادت خيارات السياسة الخارجية للحكومة منذ الاستقلال في[33] 1962.

كنتيجة لذلك، مقترب السياسة الخارجية الجزائرية القديم الذي يؤكد على قداسة سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية تعارض مع ظهور نموذج التدخل الإنساني الدولي. لهذا أصبحت الحاجة لإجراء بعض التعديلات على سياساتها الخارجية أمر لا مفر منه و ضروري.

وهو ما أكده جيوف بورتر(Geoff Potter) رئيس مكتب استشارة "ناركو" وأستاذ بجامعة نيويورك الأمريكية في إطار محاضرته بعنوان "أزمة الساحل وتداعياتها على السياسة الخارجية الجزائرية" بقوله إن "الجزائر مطالبة بإعادة النظر في سياستها الخارجية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار" وقال أن "سقوط الأنظمة العربية ومعاناة هذه الدول من عدم الاستقرار الأمني انعكس سلبا على الجزائر وأصبح يهدد استقرارها وأمنها.

واتضح ذلك جليا من خلال اعتداء تيقنتورين". ويواصل موضحا أن الجزائر" تحاول التوفيق بين الالتزام بمبدأ يحترم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضمان أمنها و سلامة مواطنيها من المخاطر الخارجية". لكن يضيف أن "الجزائر مثلها مثل باقي الدول لها الحق في الدفاع عن أمنها الداخلي لضمان سلامة مواطنيها واستقرار البلد "مشيدا بـ"التجربة الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر في مواجهة المخاطر المتعلقة بأمنها الداخلي وهي تجربة لا تضاهيها فيها حسب الدكتور جيوف بورتر العديد من الدول في هذا المجال[34].

كما أشار أيضا إلى أن "هناك عوامل خارجية برزت في السنتين الأخيرتين على غرار تدخل حلف الناتو في ليبيا، والتدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي "حيث يقول بشأنها" هي عوامل غيّرت المعطيات بشكل أصبحت المخاطر الخارجية قريبة جدا أكثر من أي وقت مضى من الحدود الجزائرية وهو سيناريو غير مسبوق بالنسبة للدولة الجزائرية المستقلة.

لهذا فإن "الجزائر تواجه اليوم لحظة مفصلية فيما يخص سياستها الخارجية، وعليه يجب الاستفسار وطرح سؤال جوهري وصعب حول كيفية ضمان أمن وسلامة المواطن بالتقليل من المخاطر الخارجية وفي ذات الوقت احترام مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى". بناءً على ما سبق، يمكن توضيح الخيارات المطروحة أمام السياسة الخارجية الجزائرية وتقييم كل خيار في الجدول رقم 01 الآتي:

الجدول رقم01 : الخيارات المطروحة أمام السياسة الخارجية الجزائرية

الخيار	ما يعاب على الخيار	تكلفة تبني الخيار
1. الالتزام بالحياد وعدم التدخل التام في الشؤون الدول الأخرى والحل السلمي للنزاعات.	- عدم ملائمة الخيار في ظل بيئة إقليمية و دولية متغيرة تستدعي من الدول تكييف مبادئها و سياساتها وفقها. - لا يمكن معالجة مشاكل اليوم بأدوات و مبادئ الأمس.	– تحظى باحترام و مصداقية الأطراف المتنازعة؛ – الانتقادات من قبل الأطراف الإقليمية والدولية؛ – عدم تأقلمها مع المستجدات و تعريض أمنها للخطر؛ – تراجع مكانتها كلاعب إقليمي لصالح أطراف أخرى.
2. التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الانتفاضات الشعبية.	-عدم احترام القانون الدولي و عدم احترام سيادة الدول الأخرى.	– تدخل الدول الأخرى في شؤونها؛ – تفقد مصداقيتها وحيادها؛ – امتداد التطرف لأراضيها على شكل عمليات انتقامية؛ – سيؤثر على موقفها إزاء القضية الصحراوية وتفقد مبرراتها؛ – استنزاف مواردها وتوريط جيشها في مغامرات قد تكون نتائجها وخيمة؛
3. الحياد و عدم التدخل إلا في بعض الاستثناءات أو الحالات المبررة.	- اختلاف الأهداف والتصورات بين الدول، فما قد تراه دولة مبررا قد لا تراه أخرى كذلك وبالتالي، تتهم بعدم احترام القانون الدولي وسيادة الدول الأخرى	– الحفاظ على أمنها وردع أي محاولة لتهديده؛ – إمكانية حدوث عمليات انتقامية على أراضيها؛

المصدر: من إعداد الباحثان وفقا للمعطيات السابقة

إذن، ينتج عن التفكير وفقا لافتراضات مقترب الخيار العقلاني في السياسة الخارجية، أن السلوك الأقل تكلفة بالنسبة للجزائر يكون بتبني الخيار رقم الواحد أي الخيار الحالي وهو ما تفعله الجزائر،أما لو قلنا بأن استمرار الخارجية الجزائرية بمواقفها أمر لم يعد مقبول ولابد من إجراء تعديلات على السلوك الخارجي الجزائري، فإن السؤال المطروح هنا هو: ما هي درجة التعديل أو التغيير الذي يمكن أن تسمح به الجزائر؟

المطلب الثاني: درجة التغيير الممكن في السياسة الخارجية الجزائرية

يعد موضوع التغير والاستمرار في السياسة الخارجية من السمات المهمة التي تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات. ويميز شارلز هيرمان (Charles Herman) بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية(35):

1- التغير التكيفي، ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها والأدوات السياسة كما هي؛

2- التغير البرنامجي، وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن تلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف؛

3- التغير في الأهداف، ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية ذاتها وليس مجرد تغير الأدوات؛

4- التغير في توجهات السياسة الخارجية، وهو أكثر أشكال التغير تطرفا، وهو ينصرف إلى تغير التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف.

ويعتبر هيرمان أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا في السياسة، وأن الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية. كم أن الشكل الرابع من أشكال التغير في السياسة الخارجية نادر الحدوث، فمعظم أشكال التغير في السياسة الخارجية تحدث في إطار الشكل الثاني والشكل الثالث.

التغير في السياسة الخارجية لا يتم بشكل مفاجئ، وإنما بشكل تدريجي، ويقصد بالتدريجية في تغير السياسة الخارجية، أن السياسة الخارجية للوحدة الدولية لا تتغير تغيرا جذريا عبر الزمن إلا في حالات نادرة وأن الوحدة الدولية تتجه عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسية لسياساتها الخارجية وقبول التغير المحدود في الأبعاد الهامشية لتلك السياسة.

ويحدث التغير الجذري في السياسة الخارجية في الدول النامية و في الدول التسلطية عموما، نتيجة أربع عوامل رئيسية:

– الأول، الثورة السياسية على النظام القائم مما يؤدي إلى تغير القائد السياسي والنخبة الحاكمة، وبالتالي تغير التوجه العام للسياسة الخارجية؛

– الثاني، استمرار النخبة السياسية ذاتها مع تغير إدراكات القيادة السياسية ومفاهيمها للبيئة الدولية، ويتحدد هذا التغير بناء على، إدراك النخبة السياسية للتغير في البيئة، وتوافر البدائل، وتكاليف التغير. ويقصد بذلك أن النخبة لابد وأن تدرك أولا أن هناك تغيرا هاما قد طرأ على العوامل التي تؤثر على السياسة الخارجية وتحددها لكي يحدث. كذلك فإنه لكي يتم التغير ينبغي أن تكون هناك بدائل للسياسة الحالية، وأن تكون تكلفة هذه البدائل أقل، أو على الأقل مساوية لكلفة السياسة الحالية[36].

– الثالث، الانشقاقات السياسية داخل النخبة الحاكمة، وما تؤدي إليه من عدم وجود إجماع داخلي حول الخطوط الرئيسة للسياسة الخارجية. فانقسام النخبة السياسية حول توجهات السياسة الخارجية، وانتصار جناح من أجنحة النخبة يؤدي إلى تغير جذري في السياسة الخارجية.

– رابعاً، أثر تدخلات الدول الكبرى في شؤون الدول النامية. إذ أن هذه التدخلات قد يدفعها إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية. بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، فإن إمكانية التغيير الجذري تبدو بعيدة التحقيق نوعا ما، و ذلك راجع إلى أن:

– إمكانية قيام ثورة على النظام أمر غير وارد على الأقل على المدى متوسط. وذلك راجع لاستمرار ذكريات العشرية السوداء، والتي ما تزال أحداثها حاضرة في أذهان الشعب. وهو ما برر بقوة عدم انتقال

عدوى الربيع العربي إلى الجزائر في سنة 2011، إضافة إلى سياسة النظام في الشراء الاجتماعي. لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا ،هو أن الوضع في 2017 يختلف عن 2011 سياسيا(مرض الرئيس وإشكالية من يخلفه)/ اقتصاديا (تدهور أسعار النفط وتراجع احتياطات العملة الصعبة)/ اجتماعيا (ارتفاع الأسعار، ارتفاع بطالة الشباب) لكن رغم ذلك احتمال قيام ثورة ضد النظام أمر غير متوقع؛

– كما أن تغيير إدراكات القيادة السياسة القائمة للبيئة المحيطة أمر لم يحدث على الرغم من التطورات الأمنية شديدة الحساسية والخطورة على أمن واستقرار الجزائر وهذا ما يمكن أن يفسر بأنه حتى لو أدرك صناع القرار خطورة الوضع وأن البيئة المحيطة تغيرت وتستدعي ضرورة التأقلم والتكييف معها فان البدائل غير متوفرة وإن كانت هذه الأخيرة متوفرة فإن تكلفتها أمر غير مؤكد على الجزائر خاصة في ظل تدهور الوضع الداخلي.

– عدم وجود انشقاقات سياسية كبيرة داخل النخبة الحاكمة، صحيح هناك بعض الخلافات ظهرت خاصة بعد أحداث الحراك السياسي العربي من خلال انقسام موقف القادة الجزائريين بين دعاة التغيير والمؤيد للتطلعات الديمقراطية المشروعة للشعوب العربية ودعاة الاستمرار، ولكنها لا ترتقي لدرجة الانشقاقات الكبيرة التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير جذري في السياسة الخارجية؛

– عدم سماح الجزائر وعدم استسلامها لتدخلات الدول الكبرى في شؤونها الداخلية، إذ لم تسمح الجزائر لدعوات الو. م. أ وفرنسا وبقية الدول بضرورة تدخلها في ليبيا ومالي لمحاربة الجماعات الإرهابية والحفاظ على الاستقرار في تلك الدول وبالتالي الحفاظ على استقرار المنطقة واستقرارها و قد برهنت الجزائر على وجهة نظرها الرافضة لأي تدخل في شونها الداخلية بقوة في حادثة تنقنتورين.

الخاتمة:

ما يمكن قوله في الأخير، هو أن الخارجية الجزائرية أمام معادلة صعبة:

أولاً- هي متمسكة بمبادئ محددة لسياساتها الخارجية منذ الاستقلال إلى غاية الآن وهي غير مستعدة لتعديلها أو تغييرها لاسيما و أنها أثبتت مدى صوابيتها في ظل البيئة الحالية المتميزة بالضبابية والغموض ،على الرغم من أن ذلك سيؤدي إلى تراجع مكانتها في جوارها الإقليمي وتعويضها بأطراف أخرى فالطبيعة لا تحتمل الفراغ مما سيجعل الأمن القومي الجزائري رهين تلك الأطراف؛

ثانياً- تواجه مستجدات جوارها الإقليمي العربي والإفريقي والتي انعكست بالسلب عليها و تهدد أمنها القومي، مما يستدعي من الجزائر ضرورة مراجعة تلك المبادئ وإعادة تكييفها مع المستجدات الحالية، فلا يمكن معالجة مشاكل اليوم بأساليب وأدوات الأمس؛

ثالثاً- إضافة للوضع الداخلي للجزائر المتدهور سياسيا/اقتصاديا/ اجتماعيا، والذي يشجع تمسك الجزائر بالخيار الأول لأنه وضع ينذر بمخاطر لا استقرار محتملة، لهذا لا يمكن للجزائر التدخل في شؤونها غيرها من الدول حتى و إن أردت حفاظا على استقرارها الداخلي.

إذن، انطلاقا من كل ما سبق، أمام الجزائر خياران لا ثالث لهما، إما استمرار التوجه الحالي، مع محاولة تغيير قناعات الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى المعترضة على التوجه الحالي للجزائر من خلال تغير وسائلها واستخدما وسائل أكثر فعالية لتبيان مدى صوابية توجهها (تفعيل دبلوماسيتها واستخدام وسائل القوة الناعمة الاقتصاد، الدعاية، ممارسة نفوذها على الأطراف الأخرى واستغلال الحسن لإمكاناتها وتوظيفها جيدا)، أو التزام الحياد وعدم التدخل مع السماح ببعض الاستثناءات المبررة والمهددة لأمنها القومي.

الهوامش:

(1) إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مصر: المكتبة الأكاديمية، 2013، ص.14.

(2) مجوعة الأزمات الدولية، "الجزائر وبلدان الجوار"، تقرير الشرق الأوسط رقم 164، 12 أكتوبر 2015،ص 5، متحصل عليه من الموقع:https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/164-algeria-and-its-neighbours-arabic.pdf،تاريخ الإطلاع:2017/08/20.

(3) عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على أمن الجزائر، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر، 2016، ص.229.

(4) AnouarBoukhares,"Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring" Beirout :Centre de*Carnegie*Middle East ,january 14 ,2013.Avalaible from: https://www.ctc.usma.edu/posts/algerian-foreign-policy-in-the-context-of-the-arab-spring,in:12/08/2017.

(5) Ibidem.

(6) نصر الدين قاسم،"أي دور للجزائر في الأزمة الليبية"،2015/04/07،متحصل عليه من الموقع: http://mubasher.aljazeera.net/opinionD8%A9،بتاريخ:2017/08/12.

(7) Alexis Arieff,"Algeria:Current Issues",Congressional Research Service, November 18, 2013.P.12. Avalaible from: https://fas.org/sgp/crs/row/RS21532.pdf,in:12/08/2017.

(8) الخبر اليومي، مساهل: موقف الجزائر ثابت من حل سياسي للأزمة الليبية، الخبر اليومي،2017/02/05.متاح على الموقع: http://www.elkhabar.com/press/article/118009/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%8X.dpbs، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2017/08/20

(9) مناس جمال،" حل الأزمة الليبية في المنعرج الأخير "جريدة الحوار، متاح على الموقع:http://elhiwardz.com/?p=84397، تم الاطلاع بتاريخ:2017/08/20.

(10) عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، مرجع سابق،ص.232.

(11) مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص.12.

(12) نفس المرجع،ص.15.

(13) بوتفليقة يُجدّد دعم الجزائر للثورة التونسية "،جريدة صوت الأحرار،2012/01/14،متحصل عليه من الموقع:https://www.djazairess.com/alahrar/26843، تم الاطلاع عليه:2017/08/21.

(14) مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص. ص 15-16.

(15) أنور بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، أوراق كارنيجي، بيروت: مركز كارنيجي للسلام الدولي،2012،ص.3.http://carnegieendowment.org/files/algeria-mali.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2017/08/12.

(16) مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص. ص 13-14.

(17) أنور بوخرص، مرجع سابق، ص. ص 23-24.

(18) سيد المختار،" كيف تبرر الجزائر للعرب مواقفها المخالِفة؟، 2016/04/18، متحصل عليه من الموقع: https://arabic.rt.com/news/819681-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D %، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2017/08/12.

(19) مثنى فائق العبيدي، وإيمان موسى النمس،" تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط،2015/03/25،متحصل عليه من الموقع:http://www.beirutme.com/?p=10123، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2017/08/13.

(20) راقدي عبد الله، "الدبلوماسية الجزائرية والازمة السورية: اعمل بصمت وتكلم أقل"،رأي اليوم،2017/01/07، متحصل عليه من الموقع: http://www.raialyoum.com/?p=597159، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2017/08/12.

(21) مثنى فائق العبيدي، إيمان موسى النمس، مرجع سابق.

(22) سيد مختار، مرجع سابق.

(23) صادق حجال، هشام الغنجة ،"السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، جويلية،2017، متحصل عليها من الموقع:http://democraticac.de/?p=46763

(24) المرجع نفسه.

(25) "المغرب العربي وأزمة قطر: تونس والمغرب والجزائر تلتزم بالحياد والرصانة الدبلوماسية وموريتانيا وليبيا تنخرط في المشروع السعودي الإماراتي"، صحيفة الرأي اليوم،07 جوان 2017،متحصل عليه من الموقع:http://www.raialyoum.com/?p=688151،تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/08/11.

(26) حسين بلخيرات، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه العالم العربي: المحددات والرهانات"، متحصل عليه من الموقع:http://www.houcinebelkheirat.maktoobblog.com، تم الاطلاع عليه من الموقع:2017/08/12.

(27) المرجع نفسه.

(28) Anouar Boukhares, Op.Cit.

(29) عبد النور بن عنتر،" العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات،2011/09/06،ص.4.متحصل عليه من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2011/9/6/20119673630609734algeria%20and%20libya.pdf

(30) راقدي عبد الله، مرجع سابق.

(31) صادق حجال، هشام الغنجة، مرجع سابق.

(32) أنور بوخرص، مرجع سابق، ص15.

(33) Anouar Boukhares, Op.Cit.

(34) نسيم فارس،" على الجزائر إعادة النظر في المبادئ التي تحكم سياستها الخارجية"، متحصل عليه من الموقع:http://el-hourria.com/index.php/watani/item/1166،تاريخ الاطلاع:2017/08/11.

(35) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص.100.

(36) المرجع نفسه، ص106.